سرايش زكريا

الوجيز في قواعد الإثبات

دراسة مدعمة بالفقه الإسلامي

دار هومه

تقديم.....07
مقدمات نحو دراسة نظرية الإثبات.....09
الإثبات القضائي والإثبات غير القضائي.....09
الإثبات في المسائل الجنائية غير الإثبات في المسائل المدنية.....11
تنازع قوانين الإثبات من حيث الزمان.....12
الإثبات حق و واجب.....13
علاقة قواعد الإثبات بالقانون المدني.....13
الإثبات أمام القضاء والإثبات أمام محكمة التحكيم.....16
الإثبات وقواعد قانون الإجراءات المدنية والإدارية.....20
فصل تمهيدي : أهمية الإثبات ومذاهبه المختلفة.....25
المبحث الأول : أهمية الإثبات.....27
المطلب الأول : أهمية الإثبات بالنسبة للحق.....28
المطلب الثاني : أهمية الإثبات بالنسبة للفصل في النزاع.....28
المبحث الثاني : مذاهب الإثبات.....29
المطلب الأول : مذهب الإثبات الحر.....29
المطلب الثاني : مذهب الإثبات المقيد.....30
المطلب الثالث : المذهب المختلط.....31
المبحث الثالث : طبيعة قواعد الإثبات.....32

المطلب الأول : القواعد الموضوعية.....32
المطلب الثاني : القواعد الإجرائية.....33
المبحث الرابع : المبادئ التي يقوم عليها الإثبات.....34
المطلب الأول : مبدأ حياد القاضي.....34
المطلب الثاني : المبادئ المتعلقة بمحل الإثبات.....35
الفرع الأول : القاعدة القانونية ليست محلا للإثبات.....36
الفرع الثاني : إثبات القانون الأجنبي.....37
الفرع الثالث : شروط الواقعة القانونية المراد إثباتها.....38
الغصن الأول : أن تكون الواقعة مرتبطة بالدعوى.....38
الغصن الثاني : أن تكون الواقعة منتجة في الدعوى.....39
الغصن الثالث : أن تكون الواقعة جائزا إثباتها.....39
الفرع الرابع : المبادئ التي تحكم التعامل مع أدلة الإثبات..39
الغصن الأول : عدم جواز اصطناع الدليل.....40
الغصن الثاني : عدم جواز إجبار الشخص على تقديم الدليل....40
المطلب الثالث : المبادئ المتعلقة بعبء الإثبات.....41
الفرع الأول : القاعدة السائدة في توزيع عبء الإثبات.....41
الفرع الثاني : عدم دقة القاعدة السائدة وضرورة تعديلها.....41
الفرع الثالث : القاعدة المستقر عليها فقها وقضاء.....42

الفصن الأول : الأصل في الحقوق الشخصية هو براءة الذمة.....42
الفصن الثاني : الأصل في الحقوق العينية هو الوضع الظاهر.....43
الفصن الثالث : الأصل هو ما يفترضه القانون في حالات محددة...43
الفصن الرابع : عبء الإثبات في الفقه الإسلامي.....44
الفصن الخامس : الخلاف حول تحديد مدى الإثبات بالنسبة
للمكلف به.....45
الباب الأول : تقسيم أدلة الإثبات.....49
الفصل الأول : أدلة الإثبات العادية.....53
المبحث الأول : الكتابة.....55
المطلب الأول : الكتابة الرسمية.....56
الفرع الأول : تعريف الكتابة الرسمية.....56
الفرع الثاني : شروط الكتابة الرسمية.....57
الفصن الأول : أن يقوم بتحريرها موظف عام.....57
الفصن الثاني : أن يحترم الموظف العام الاختصاص المخول له قانونا..58
الفصن الثالث : أن يراعي الموظف العام الأوضاع القانونية الواجبة..59
الفرع الثالث : حجية الورقة الرسمية.....60
الفصن الأول : حجية البيانات الواردة في الورقة الرسمية.....60
الفصن الثاني : حجية صور الورقة الرسمية.....62

الغصن الثالث : حجية الأوراق الرسمية في الفقه الإسلامي.....63
المطلب الثاني : الكتابة الإلكترونية.....63
الفرع الأول : تعريف الكتابة الإلكترونية.....64
الفرع الثاني: المحرر الإلكتروني.....66
الفرع الثالث : المحرر الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني.....67
الغصن الأول : تعريف التوقيع الإلكتروني.....67
الغصن الثاني : شروط التوقيع الإلكتروني.....69
الغصن الثالث : حجية المحرر الإلكتروني الموقع.....71
المطلب الثالث : الكتابة العرفية.....72
الفرع الأول : الورقة العرفية المعدة للإثبات.....73
الغصن الأول : تعريف الورقة العرفية المعدة للإثبات.....73
الغصن الثاني : قيمة الورقة العرفية بشكل عام.....73
الغصن الثالث : إنكار التوقيع بالختم على الورقة العرفية.....74
الغصن الرابع : التوقيع على بياض.....75
الغصن الخامس : حجية الورقة العرفية بالنسبة للطرفين
والخلف العام.....75
الغصن السادس : حجية الورقة العرفية بالنسبة للغير.....76
الغصن السابع : صور الورقة العرفية.....79

الفرع الثاني : الأوراق العرفية غير المعدة للإثبات.....80
الفصن الأول : الرسائل.....80
الفصن الثاني : البرقية.....80
الفصن الثالث : دفاتر التجار.....81
الفصن الرابع : الأوراق المنزلية.....82
الفصن الخامس : التأشير على سند الدين.....84
المطلب الرابع : الحالات التي تجب فيها الكتابة للإثبات.....87
الفرع الأول : إذا كان التصرف القانوني تتجاوز قيمته مائة ألف دينار.....87
الفصن الأول : شروط التصرف القانوني.....88
الفصن الثاني : حالة شمول الدعوى لطلبات متعددة.....91
الفرع الثاني : إذا كان التصرف القانوني غير محدد القيمة....91
الفرع الثالث : إثبات ما يخالف أو يجاوز الكتابة.....91
الفرع الرابع : الاستثناءات الواردة على قاعدة وجوب الإثبات بالكتابة.....94
الفصن الأول : إذا وجد مبدأ الثبوت بالكتابة.....94
الفصن الثاني : إذا فقد الدائن السند بسبب أجنبي خارج إرادته...95
الفصن الثالث : إذا وجد مانع مادي أو أدبي يمنع الحصول

على سند.....95
المبحث الثاني : شهادة الشهود.....98
المطلب الأول : صور الشهادة من حيث اتصالها بالوقائع.....98.
الفرع الأول : الشهادة المباشرة.....99.
الفرع الثاني : الشهادة السماعية.....99
الفرع الثالث : الشهادة بالتسامع.....100
الفرع الرابع : الشهادة في الفقه الإسلامي.....100
المطلب الثاني : مجال الإثبات بالشهادة.....102
المطلب الثالث : سلطة القاضي في تقدير الشهادة.....103
المبحث الثالث :القرائن.....104
المطلب الأول : تعريف القرائن.....104
المطلب الثاني : تقسيم القرائن.....106
الفرع الأول : القرائن القضائية.....106
الغصن الأول : مجال الإثبات بالقرائن القضائية.....106
الفرع الثاني : القرائن القانونية.....107
الغصن الأول : تقسيم القرائن القانونية.....107
الغصن الثاني : مجال الإثبات بالقرائن القانونية.....110
المطلب الثالث : حجية الأمر المقضي وتأثيرها في مجال الإثبات.....110

الفرع الأول : المقصود بحجية الأمر المقضي.....111
الفرع الثاني : الشروط الواجب توفرها لحيازة حجية الأمر المقضي.....112
الفصن الأول : يجب أن يكون هناك حكم قضائي.....113
الفصن الثاني : يجب أن يكون الحكم قطعيا.....113
الفصن الثالث : ثبوت الحجية يكون بالنسبة للمنطوق دون الأسباب....113
الفرع الثالث : شروط الدفع بحجية الأمر المقضي.....115
الفصن الأول : إتحاد الخصوم.....115
الفصن الثاني : إتحاد المحل.....116
الفصن الثالث : اتحاد السبب.....117
الفرع الرابع : حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية.....117
الفصل الثاني : أدلة الإثبات غير العادية 121
المبحث الأول : الإقرار.....121
المطلب الأول : تعريف الإقرار.....121
المطلب الثاني : الإقرار القضائي.....122
الفرع الأول : شروط الإقرار القضائي.....123
الفصن الأول : يجب ان يكون الإقرار صادرا من الخصم.....123
الفصن الثاني : يجب أن يكون الإقرار أمام القضاء.....123

الغصن الثالث : يجب ان يكون الإقرار متعلقا بالنزاع المعروضة الدعوى بشأنه.....124
الفرع الثاني : آثار الإقرار القضائي.....124
الغصن الأول : الإقرار حجة على المقر.....124
الغصن الثاني : عدم جواز العدول عن الإقرار.....125
الغصن الثالث : عدم جواز تجزئة الإقرار.....125
المطلب الثالث : الإقرار غير القضائي.....127
الفرع الأول : تعريف الإقرار غير القضائي.....127
الفرع الثاني : حجية الإقرار غير القضائي.....128
المبحث الثاني : اليمين.....129
المطلب الأول: تعريف اليمين.....129
المطلب الثاني : اليمين الحاسمة.....130
الفرع الأول : تعريف اليمين الحاسمة.....130
الفرع الثاني : شروط الواقعة محل اليمين.....132
الفرع الثالث : آثار توجيه اليمين.....133
المطلب الثالث: اليمين المتممة.....134
الفصل الثالث : وسائل الإثبات المتصلة بالإجراءات.....137
المبحث الأول : الخبرة.....137
المبحث الثاني : المعاينة.....139